

4 May 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب
النووية ونظام التحقق من الامتثال لها*

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي

١ - يعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذات أهمية حاسمة لترع
السلح النووي وعدم الانتشار، و لا يزال دخولها حيز النفاذ يشكل أولوية قصوى بالنسبة
للإتحاد الأوروبي.

٢ - ”وتشكل أهمية وإلحاحية التوقيع والتصديق، دون تأخير ودون شروط، ووفقا
للعمليات الدستورية، لبدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت“،
الخطوة الأولى من الخطوات العملية الثلاث عشرة التي سبق الاتفاق عليها في مؤتمر الأطراف
في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، في ما يتعلق ببذل
جهود منهجية وتدرجية ترمي إلى تحقيق نزع السلاح الكامل، وجرى تأكيدها مرة أخرى
خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٣ - وتؤكد الإجراءات ١٠ إلى ١٤ من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة في
عام ٢٠١٠ أهمية توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها لدعم
الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى،
والامتناع عن القيام بأي إجراء من شأنه تعطيل موضوع المعاهدة وهدفها، والاعتراف
بمساهمة المؤتمرات المعنية بتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ، في التقدم المحرز نحو بدء نفاذ
المعاهدة، وتعزيز نفاذ المعاهدة وتنفيذها على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وتشجيع

*تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140515 110515 15-06997 X (A)



اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على تطوير نظام التحقق للمعاهدة.

٤ - وقد وقّعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ١٨٣ دولة وصدقت عليها ١٦٤ دولة منذ فُتحت المعاهدة للتوقيع في عام ١٩٩٦. ومن بين الدول الـ ٤٤ المدرجة في المرفق الثاني المطلوب منها التصديق على المعاهدة لتحقيق بدء نفاذ المعاهدة، صدقت ٣٦ دولة عليها. وقد أثبتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزامها بالمعاهدة بأن صدقت عليها وطبقت التزاماتها الأساسية بصفة مؤقتة على نحو ما ورد في المادة الأولى. علاوة على ذلك، أيدت هذه الدول البيانات الوزارية المشتركة المنبثقة عن الاجتماعات الوزارية التي تعقد كل سنتين والتي عقدها "أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، والإعلانات الختامية للمؤتمرات المعقودة في إطار المادة الرابعة عشرة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣.

٥ - ويشكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعميمها الأولوية الرئيسية للاتحاد الأوروبي. ومما يشجع الاتحاد أن إحدى عشرة دولة صدقت على المعاهدة منذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠، وهو على استعداد لأن يواصل بنشاط العمل مع منظمة معاهدة الحظر الشامل، وكذلك مع جميع الدول، لتشجيع دخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان بالنسبة إلى جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية أن تفعل ذلك دون تأخير، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، اللازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد ضرورة ألا تكون هناك أي روابط بين تصديقات دولة من الدول وتصديقات دولة أخرى، وأن تظهر كل دولة من الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ دورا رياديا في جعل المعاهدة أدنى إلى دخولها حيز النفاذ. وعلاوة على ذلك، فإن التصديق على المعاهدة هو أيضا إجراء لبناء الثقة في الجهود المتواصلة الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، سواء على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي.

٦ - ويغتنم الاتحاد الأوروبي كل فرصة متاحة لدعوة الدول التي لم توقع المعاهدة أو تصديق عليها بعد، في المنتديات والاجتماعات الدولية، إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهو يواصل بذل مساع سياسية لتشجيع على نفاذ المعاهدة في تلك البلدان. وقام الاتحاد أيضا، بالتعاون مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل، ومع الدول الشريكة، بتنفيذ عدد من أنشطة التوعية بمعاهدة حظر التجارب النووية في مناطق مختلفة من العالم.

٧ - وهذه الجهود السياسية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي يكملها التزام الاتحاد بدعم معاهدة الحظر الشامل ماليًا. وفي ثلاث عمليات مشتركة، وبموجب قراراتين للمجلس، قدم الاتحاد إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، منذ عام ٢٠٠٦، ما يزيد على ١٥,٥ مليون يورو، في شكل تبرعات، وهو ما يجعل الاتحاد ضمن أهم المساهمين الماليين في دعم منظمة معاهدة الحظر الشامل. هذا الدعم الذي يقدمه الاتحاد من خارج الميزانية يعزز إلى حد بعيد قدرات الأمانة التقنية المؤقتة في مجالي الرصد والتحقق، ويعزز مصداقية نظام التحقق للمعاهدة. وقد استخدم هذا الدعم في جملة أمور منها ما يلي:

- إنشاء برنامج تدريبي للتعليم الإلكتروني (الإجراء المشترك الأول)؛
- التدريب الميداني المتكامل للتفتيش في الموقع لعام ٢٠٠٨ (الإجراء المشترك الثاني) والتدريب الميداني المتكامل لعام ٢٠١٤ (القرار الخامس لمجلس الاتحاد الأوروبي)؛
- تقييم حجم انتشار غاز زينون المشع وقياسه وتوصيفه والتخفيف من آثاره (الإجراءان المشتركان الثاني والثالث والقرار الخامس لمجلس الاتحاد الأوروبي)؛
- تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات (الإجراء المشترك الثالث وقرار مجلس الاتحاد الأوروبي الرابع والخامس)؛
- تطوير القدرات للأجيال المقبلة من خبراء التجارب النووية (القرار الخامس لمجلس الاتحاد الأوروبي).
- تعزيز نموذج الانتقال في الغلاف الجوي (القرار الخامس لمجلس الاتحاد الأوروبي)؛
- المخططات السيزمية المساعدة (القراران الرابع والخامس لمجلس الاتحاد الأوروبي)؛
- تعزيز التعاون مع المجتمع العلمي (القرار الرابع لمجلس الاتحاد الأوروبي)؛
- تعزيز قدرات التفتيش الموقعي مع تطوير نظام للكشف عن الغازات النبيلة (القرار الرابع لمجلس الاتحاد الأوروبي)؛
- المشروع التحريبي لتقديم الدعم المالي لتمكين البلدان النامية من حضور الاجتماعات الرسمية للجنة التحضيرية (القرار الخامس لمجلس الاتحاد الأوروبي).
- تقديم الدعم التقني الموسع لمراكز بيانات وطنية مختارة (القرار الخامس لمجلس الاتحاد الأوروبي).

٨ - وينظر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حاليا في اتخاذ قرار إضافي للمجلس بشأن تقديم الدعم المالي للمنظمة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

٩ - ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لإكمال وضع نظام تحقق موثوق فيه وجاهز للتشغيل في ما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أثبتت المنظمة قدرتها على القيام برصد فعال للامتثال للمعاهدة، وعلى تزويد المجتمع الدولي بوسيلة مستقلة وموثوق بها تكفل الامتثال للمعاهدة. وفي هذا الاتجاه، يرى الاتحاد الأوروبي أن الجاهزية التشغيلية لنظام التحقق يمكن أن تساعد على تعزيز بدء نفاذ المعاهدة. ويشارك الاتحاد الأوروبي سياسيا وماليا بطرق مختلفة في تعزيز نظام التحقق، وهو يؤيد بشدة ما تقوم به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من عمل في هذا الصدد.

١٠ - ويكتسب وجود معاهدة يمكن التحقق منها للحظر الشامل للتجارب النووية أهمية بالغة من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وهو يكمل بفعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يعترف الاتحاد الأوروبي بأن وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، بوضعه قيودا على استحداث أسلحة نووية وعلى تحسينها نوعيا وبإثرائها استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية، يشكل تدبيرا فعالا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه.

١١ - وقد واصلت اللجنة التحضيرية، منذ عام ٢٠١٠، العمل من أجل كفالة قدرة نظام الرصد الدولي على الكشف عن أي تفجيرات نووية. فبحلول نهاية عام ٢٠١٤، بلغ مجموع عدد المحطات ومختبرات النويدات المشعة المجازة ٢٨١ محطة ومختبرا. ويمثل هذا ٨٣ في المائة من مجموع شبكة نظام الرصد الدولي. وأحرز تقدم كبير أيضا في تركيب نظم لمراقبة الغازات النبيلة، باستخدام ٢٢ نظاما معتمدا لرصد الغازات النبيلة. وفي هذه الفترة، استوفى مركز البيانات الدولي أيضا جميع متطلبات الانتقال إلى المرحلة ٥ ب من خطة الإعداد التدريجي لمركز البيانات الدولي، والاتحاد الأوروبي يرحب ببدء أنشطة المرحلة ٥ ب في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يبقى من الأهمية بمكان أن تكون لدى الدول ثقة في قدرة نظام الرصد الدولي على الكشف عن أي تفجير نووي. ويشكل هذا إحدى نقاط التركيز في تطوير قدرة النظام على الكشف.

١٢ - وأحرز تقدم كبير في مجال التفتيش الموقعي في السنوات الأخيرة بفضل الخبرة المتراكمة والقيام بتمرينات ميدانية متكاملة وتنفيذها في عام ٢٠١٤. ويقر الاتحاد الأوروبي بالنجاح الذي حققته التمرينات التي جرت في الأردن. وكان التمرين الميداني المتكامل لعام ٢٠١٤ محاكاةً لمختلف مراحل عملية التفتيش الموقعي، وأتاح الفرصة لاختبار ١٥ تقنية من تقنيات التفتيش السبع عشرة المدرجة في المعاهدة، فضلا عن العناصر التشغيلية لإنشاء تفتيش

موقعي، كمركز دعم للعمليات، ونظام محسن للاتصالات الميدانية، ونظام نشر تشغيلي لنقل المعدات.

١٣ - وعلى مدى العقدين الماضيين، أحرزت التكنولوجيات التي يمكن أن تساعد في كشف التجارب النووية تقدما كبيرا. ومن الأمثلة على ذلك تكنولوجيا كشف الغازات الحاملة المشعة، التي طورها السويد وفرنسا، إضافة إلى دول أخرى، ودعمتها الإجراءات المشتركة للاتحاد الأوروبي، وقرارات مجلس الاتحاد الأوروبي. وقد ثبتت فعالية هذه التقنية مرة أخرى في شباط/فبراير ٢٠١٣، عندما أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية ثالثة، وهي التجربة التي أدانها الاتحاد الأوروبي بشدة في كل مناسبة ملائمة. ولم يتم الكشف عن الانفجار مباشرة بواسطة الشبكة السيزمية والصوتية لنظام الرصد الدولي فحسب، بل إن شبكة المنظمة كشفت أيضا عن غازات نبيلة مشعة، وهو ما أكد الطابع النووي للانفجار.

١٤ - وتظهر آخر التجارب والتطورات العلمية أن طرق تقنيات الكشف عن بعد والكشف الموقعي تساهم مجتمعة في إيجاد نظام قوي وذو مصداقية للتحقق، على النحو المتوخى أصلا بموجب المعاهدة في عام ١٩٩٦. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود المبذولة لكفالة الاستخدام الفعال لأحدث التطورات في ميدان تكنولوجيا التحقق في نظام التحقق في المعاهدة.

١٥ - وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم كل الجهود الرامية إلى إكمال نظام التحقق وتعزيز نفاذ المعاهدة وعالميتها، بأقصى قدر ممكن من قدراته السياسية والتقنية والمالية.